



دار المنظومة

DAR ALMANDUMAH

الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم الحرية فى الفكر السياسى عند مونتيسكيو
المصدر:	مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
الناشر:	مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع
المؤلف الرئيسي:	طبيب، كنزة
المجلد/العدد:	ع12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	100 - 87
رقم MD:	895680
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الفلسفة السياسية، الفكر السياسى، الحرية الفكرية، المشكلات السياسية، مونتيسكيو، شارل لوي دي سيكوندا، ت. 1755 م، الفلاسفة الفرنسيين
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/895680">http://search.mandumah.com/Record/895680</a>

# مفهوم الحرية في الفكر السياسي عند مونتيسكيو

الأستاذة: طيب كثة

جامعة الجزائر 02

## Abstract :

Le sujet de cette étude est de démontrer l'importance de la pensée politique moderne sur les quelles nous nous sommes basés sur étude approfondie. Et c'est pourquoi notre préoccupation dans le contexte du débat sur la question.

- Que veut dire terme liberté dans la philosophie politique chez Montesquieu ?

Au terme de ce travail nous avons pu tirer les conclusions suivantes :

1. Montesquieu fondateur de la science politique, précurseur de la sociologie inspirateur de la constitution des Etats-Unis d'Amérique, et les constitutions des monarchies constitutionnelles de l'Europe, ainsi que l'esprit des lois constitue l'œuvre le plus important, qui relève la somme d'expérience réunie étant une réflexion ambitieuse, qui concerne tout l'Homme.

2. Le deuxième stade est celui de la liberté, en particulier liberté politique ou l'observation du fonctionnement des institutions de la monarchie anglaise conduit Montesquieu à estimer indispensable un équilibre des pouvoirs exécutif, législatif, et judiciaire et à ébaucher un des principes de gouvernement développés dans l'esprit des lois. Donc l'Angleterre est a présent le pays le plus libre qui soit au monde, parce que le prince n'a le pouvoir de faire aucun tort imaginable a qui que ce soit, par la raison que son pouvoir est contrôlé par un acte, ou une loi du parlement.

## المقدمة :

لا أحد ينكران تزايد و تضاعف المشكلات السياسية، و حاجتها إلى الحل أدى بالضرورة إلى ارتفاع بارومتر الاهتمام أكثر بالطرح السياسي. فليس من قبيل المبالغة في هذا السياق أن يبرز رأي للعيان مفاده أن الوجود الإنساني يقتضي تحقيق أسى القيم. ولعل هذه الأخيرة تختزل جميعا في قيمة الحرية. و بلا شك أن الإحاطة بكل

تفاصيل مثل هذا النوع من القضايا الشائكة يرتبط في جوهره بمرجعياته التاريخية و الإيديولوجية. التي ترجع إلى زمن بعيد، فاحترام القانون و تقديسه، و تمجيد الحرية الإنسانية إنما بدأ بتأمل فلاسفة اليونان، حيث شيدت هذه الفلسفات بناءات ضخمة في مجال التنظير السياسي، فكانت بجدارة السباقة لفتح أبواب الحوار في هذا المجال .

و استنادا إلى جدلية تطور مسار الأفكار السياسية أنه من المنطقي جدا أن تستمر سطوة هذا النمط من الفكر على العهود الزمنية اللاحقة، خاصة مع تغير الظروف الفكرية و السياسية خلال القرون الوسطى في أوروبا، و ظهور عصر النهضة، ثم ميلاد عصر التنوير تحت تأثير تطور العلوم الطبيعية و تأثر الفكر الاجتماعي بها. و هذا ما أدى إلى ظهور منتج ثقافي أعلن عن هوة سحيقة بين ما هو ديني و ما هو عقلي كرد فعل قوي على ما ارتكبه الكنيسة من انتهاكات ضد العلم والعلماء .

و من دون شك كنتيجة حتمية لازمة عن مقدمات أن ينعت القرن السابع عشر بأنه قرن العقل، و الثامن عشر هو قرن الأنوار، لتمييزه بإشعاعات جديدة من الأفكار كان روحها النقد الموجه لكل شيء، بما فيها المقدسات التي كانت لأمد طويل من المحرمات التي استبعدت تماما من طاولة النقاش. على أساس أن دائرة الدين هي العقل. بينما جوهر الإنسان هو العقل الذي سطع بريقه في تلك الأفكار التنويرية، والتي تجسدت في فكر الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو باعتباره من اكبر رواد حركة التنوير، لا لشيء إلا لأنه جعل من الظاهرة السياسية موضوعا للدراسة، و عليه شغلت الحرية موقعا خاصا في الأصول و المبادئ الأساسية عند هذا الأخير، و هو الأمر الذي يحتم الطرح الآتي : ما مفهوم الحرية ؟ و إلى أي مدى أبقى مونتيسكيو على الطرح الكلاسيكي لها ؟ و كيف تعاطي فكره مع الوصايا الدينية التي كانت تعمل على تقييد الفرد بمعتقدات تتنافى مع المبادئ الأساسية للقيم الإنسانية ؟

في الحقيقة و نحن بصدد معالجة هذا النوع من المشكلات يستحضرنا موقف في غاية الأهمية للفيلسوف و المؤرخ الألماني المعاصر ليو شتراوس و الذي يقول: « ... إن تاريخ الفلسفة السياسية مكون حاسم للتربية الليبرالية، و أن الاطلاع على تاريخ الفلسفة السياسية هو تربية على الوعي بالمشكلات الأساسية الدائمة، و حينما يفهم العقل الإنساني هذه المشكلات يتحرر من القيود التاريخية ... » هذا ما يستلزم في أساسه أن جذور فكرة الحرية ترتبط بتطور تاريخ الفكر الإنساني، فحاضر أي أمة

ما هو في الأصل إلا امتداد لماضيها. هذا ما يحتم أن حركة الاستنارة في أوروبا الحديثة أخذت كثيرا من الفكر الإغريقي و الروماني. هذه الأخيرة قامت على أرضية نجاحات العلم. فعلى يد مونتيسكيو وفولتير بدا المثقفون الفرنسيون يتعرفون على انكلترا وثافتها، فقام مونتيسكيو بتعريف الفرنسيين المبادئ الحقوقية الانكليزية. وإذا كان الكل يتفق على أن عصر الأنوار هو الحركة الفلسفية و الفكرية التي انتشرت في أوروبا خلال القرن الثامن عشر ابتداء من أعمال مونتيسكيو وفولتير وجماعة الموسوعيين في فرنسا. و نيوتن و جون لوك و هيوم في انكلترا، أما في ألمانيا فعرفت بإسم \*l'aufflarung

و إذا كان هدف بحثنا تسليط الضوء على أهم الأفكار السياسية التي ترتبط بمشكلة الحرية، حينئذ يكون مونتيسكيو من اكبر رواد حركة التنوير، لا شك في ذلك خاصة أن كتابه الخالد روح القوانين يطرح نظرية شاملة عن ارتباط المعايير الحقوقية للدولة و المجتمع بالقوانين التي يحددها نمط الحكم. مستندا في ذلك إلى عدد من الكتب مثل كتابي (الجمهورية و القوانين) لأفلاطون، و السياسة لأرسطو، الأمير لماكيافيلي و كتاب المدينة الخيالية لتوماس مور. أما في كتابه تأملات في أسباب عظمة الرومان و أسباب سقوطهم، نجده يمجّد الرواقية الرومانية ممثلة بالنظام الجمهوري المناهض لطغيان الأباطرة، أما في الرسائل الفارسية فيستخدم رؤيته للشرق كمصدر معرفي للمقارنة، و هنا يتم التركيز على الشروط الدستورية لتأسيس الحكومات، و كيفية الحفاظ على الحريات. إذ يقارن بين المؤسسات الأوروبية و الآسيوية و كيف تعرضت الأوروبية للانحدار فيقول: «... في أوروبا دول بينها جمهوريات تعتمد على المبدأ الأساسي للحرية، و لكن للأسف فرنسا قد ازدادت فسادا، و ابتعدت عن القوانين القديمة و خسرت الكثير من الحريات التي أرساها الملوك الأوائل...»<sup>1</sup>

واستنادا إلى ذلك يستخلص المنهج العلمي عند مونتيسكيو الذي يقوم على المقارنة و النقد، و الذي يهدف إلى مناقشة كل الأفكار السياسية قصد تحقيق مبدأ الحرية باعتبارها الحجر الأساسي في فلسفته السياسية .

\* :l'aufflarung و هي حركة التجديد العقلي التي ميزت ألمانيا في القرن الثامن عشر .

<sup>1</sup> : فرانكلين باومر ، الفكر الأوروبي الحديث ( الاتصال و التغيير من 1600 – 1950 ) الجزء الثاني القرن الثامن عشر، ترجمة أحمد حمدي محمود ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1988 ، ص 101 .

## جذور فكرة الحرية :

يقول مونتسكيو في كتابه روح القوانين: «لا تجد كالحرية كلمة دلت على معان مختلفة، و وقعت على النفوس بأساليب مختلفة، فرأى بعضهم أنها تنطوي على سهولة عزل من عهدوا إليه بسلطان طاغ، و رأى آخرون أنها تنطوي على حق انتخاب من يجب عليهم أن يطيعوه، و رأى أناس غيرهم أنها تنطوي على حق التسلح و القدرة على ممارسة العنف، و رأى أناس سواهم أنها تنطوي على امتياز عدم الحكم من قبل من لم يكن رجلا منهم، أو بغير قوانينهم الخاصة. و رأى شعب طويل زمن أنها تنطوي على عادة إطلاق اللجى الطويلة»<sup>1</sup>

إن المتأمل لهذه النص يستنتج وجود تضارب و اختلاف المفاهيم حول مصطلح الحرية. و إذا ما رجعنا إلى الفكر السياسي الإغريقي تأتي أهمية الحرية في كونها تتصل اتصالا وثيقا بكيان الفرد فهي المعيار الذي يتميز به الإغريقي عن الهمجي، وكون الشخص حرا بالنسبة للإغريقي هو انه لا يكون عبدا، و هي الحق في عدم الطاعة إلا للقانون، و قد أدرك الأثينيون أن طاعة القانون هي تجسيد لمبدأ الحرية في أن يشارك جميع المواطنين في إدارة شؤون الدولة، لذلك ذهب المشرع اليوناني صولون إلى تجسيد مبدأ الحريات في المجتمع الأثيني بعد إصلاحاته و التي تتمثل في إلغاء نظام الرق، جاعلا أساس الاشتراك في الحكم مقدار الثروة التي يمتلكها الفرد.

ومن جهة أخرى فإن المتأمل في دراسة الأفكار السياسية السفسطائية يجد ما لهذه الحركة من دور في تجسيد دعائم الفلسفة الإنسانية عن طريق إنكار صحة الفوارق الاجتماعية القائمة على أساس المولد ، و بالمقابل فلا احد ينكر أن التاريخ الروماني يمثل أهم المرجعيات التي يعتمد عليها مونتسكيو لما يحمله من قيم تنبثق من الطبيعة العقلية و الاجتماعية للبشر، و هو ما تفسره الرواقية في فلسفتها حول ما قال به أفلاطون و أرسطو، حيث لا تمايز بين العبد و السيد، و بين الأثيني و الفارسي، لأن العقل هو الذي يمثل الجزء الإلهي في الإنسان، هذا ما يفسر أن الرواقية تلح على ضرورة تجسيد مبدأ الحريات الإنسانية بكل أبعادها، و هذا ما بدا في الفكر الديني المسيحي .

<sup>1</sup> : مونتسكيو ، روح القوانين ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ن دار المعارف بمصر ن  
ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة 1953 ، ص 96 .

و إذا كان التاريخ سلسلة متصلة الحلقات، بات من الضروري أن تستمد النظريات السياسية في العصر الحديث من نظيرتها الكلاسيكية والوسيطية، وإن أردنا التركيز على فلسفة الحرية في عصر الأنوار بشكل عام ونظرية الحرية عند مونتسكيو بشكل خاص، فلقد تجسدت هذه الفكرة خاصة عند فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث يذهب هؤلاء إلى أن التعاقد السياسي قانون للحرية، و الواقع أن فيلسوفنا تأثر في كتابه وآرائه السياسية بالفكر السياسي الانكليزي خاصة بفكر كل من هوبز وجون لوك، فصاحب السلطان عند هوبز هو المستبد المنتور الذي نودي به في القرن الثامن عشر للدفاع عن الحريات الفردية. فقانون دولة هوبز مقيد بهدفة وهو ضمان الحريات الفردية.

و على الرغم من أن لوك يتفق مع هوبز في أن حالة الطبيعة هي حالة الحرية الكاملة. و حالة المساواة، إلا أن حالة الحرية لا تعني بالنسبة للوك حالة الإباحة. فيرد لوك على هوبز على أن التنازل التام الذي يضع الحرية و حياة الفرد تحت رحمة صاحب السلطان لا يمكن القبول به، حيث يقول لوك: «هذه الحرية لا تجيز أن تخضع مطلقا لسلطة تحكيمية مطلقة هي ضرورة جدا، و مرتبطة تماما ببقاء الإنسان الذي لا يمكن أن ينفصل عنها دون أن يحطم في ذات الوقت بقاءه وحياته، و كما كان الإنسان لا سلطة له على حياته فلا يستطيع بأي معاهدة و لا بمرافقة أن يجعل من نفسه عبدا لكائن من كان، و لا أن يخضع لسلطة مطلقة و تحكيمية تعود للغير الذي ينتزع الحياة منه متى أراد.»<sup>1</sup>

و عليه فإذا قيد هوبز الحرية الفردية في سبيل إقامة حرية مطلقة تتمثل في الحاكم الموناركي، فإن لوك قد أطلق الحرية الفردية إلى أقصى مداها، بل و نادي بحق الثورة للشعب إذا ما شعر بأن الحاكم أو الهيئة الحاكمة قد انحرفت عن خدمة الشعب و صيانة حرياته، و قد استفاد مونتسكيو كثيرا من هذه الأفكار لاستنتاج نظريته في الحرية. التي هي أعظم إنتاجا ته و أكثر أفكاره خصوبة و ثراء. و من ثم فهي تحتل المكانة الأولى بدون منازع في نسقه الفلسفي والسياسي، فبالرغم من انه خصص عدة كتب لبحثه عن الحرية من مؤلفه روح القوانين إلا أن مشكلة الحرية تكاد تظهر في كل مؤلفاته دون أي استثناء.

---

<sup>1</sup> : مندر الشاوي ، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية و القانونية ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، الطبعة الأولى 2000 ، ص 72 .

## أنواع الحرية عند مونتسكيو:

### 1. الحرية المدنية :

تشير الحريات المدنية إلى تأمين الحريات الدينية و حرية الفكر و العقيدة، و ما يمكن قوله في هذا الصدد انه على الرغم من الاهتمام البالغ لمطلب الحرية، إلا انه لم يولها اهتماما كبيرا، و لم يراها مماثلة للحقوق الطبيعية بالمعنى الذي ذهب إليه لوك أنها حريات يضمنها المجتمع. و تمارس في المجتمع و يحددها القانون. و في ذات السياق هاجم مونتسكيو كل نظرية أو فكرة تنادي بمعقولية العبودية، و أنها ظاهرة طبيعية حيث يرد على أرسطو الذي يقول في كتابه السياسة أن كل من انحط شأنهم انحطاط الجسد على النفس كانوا عبيدا من طبعهم. و الحقيقة يقول مونتسكيو إن الحرية المدنية المتحضرة يقصد بها الحرية الشخصية الفردية المواطنين داخل المجتمع، تلك الحرية التي تتناقض مع كل تصور للرق و العبودية، و يصرح في كتابه روح القوانين: « الأمم التي أيدت الحرية المدنية فيها على العموم يسمع كل يوم أن من الصالح وجود عبيد بيننا، و القائلون بالرق هم أكثر الناس مقننا له، و كذلك اشد الناس بؤسا هم أكثر الناس كرها له. لذا يعد الهتاف للرق هتافا للشرف و الشهرة لا هتافا للسعادة العامة»<sup>1</sup>

### 2. الحرية السياسية

إن المتأمل في فكر مونتسكيو يستنتج أن حبه للحرية يغلب عليه الطابع الأخلاقي المتولد عن دراسته الأدب الكلاسيكي، و قد رأى إن الحريات السياسية توجد في الحكومات المعتدلة، إلا أن ذلك ليس بالقاعدة العامة، فقد لا توجد هذه الحريات في بعض الحكومات المعتدلة لكل نظم الحكم ما عدا الحكم الفردي، فيقول: «ليست الديمقراطية و الارستقراطية من الدول الحرة بطبيعتها مطلقا، فالحرية السياسية لا توجد في غير الحكومات المعتدلة، و لكن الحرية لا تكمن في الدولة المعتدلة دائما، و هي لا تكون فيها إلا عند سوء استعمال السلطة، فيجب أن يقف السلطة»<sup>2</sup>

فليست الحرية السياسية في أن يفعل الإنسان ما يريد، و لكن في أن يستطيع الفرد أن يفعل ما يريد في حدود ما تسمح به القوانين، فيقول: «... بيد أن التجارب

<sup>1</sup> : مونتيسكيو، روح القوانين، المصدر السابق الباب الخامس عشر، الفصل التاسع، ص 356.

<sup>2</sup> : نفسه، الفصل الثالث، ص 226.

الأزلية أن كل إنسان ذي سلطة يميل إلى إساءة استعماله إن الحرية تحتاج إلى حدود.<sup>1</sup>

و بناء على ذلك تكون الحرية السياسية مستمدة من سلطة القوانين، و سلطة القوانين تعني حرية الشعب « فيجب أن ينقش في الذهن ما هو الاستقلال، و ما هي الحرية، أما الحرية فهي حق صنع جميع ما تبيحه القوانين، فإذا ما استطاع أحد الأهلين أن يصنع ما تحرمه القوانين فقد الحرية، و ذلك لإمكان قيام الآخرين بمثل ما صنع.»<sup>2</sup>

ضف إلى ذلك فلكي تتحقق هذه الحرية يجب أن يكون هناك ولاء المواطن للقوانين لا للأشخاص. هذه الحرية التي يراها مونتسكيو في جانبين دستور متوازن وإحساس المواطن بالأمن المشروع أو القانوني مع مشاركة الأول في الأخير، و يميز بين ثلاثة أشكال رئيسية للحكم الجمهوري و الملكي و الاستبدادي، فالجمهورية تكون ديمقراطية عندما يكون الحكم في يد الشعب، و الارستقراطية تكون في قبضة فئة محدودة، أما الصفة المميزة للملكية فتكمن في ممارسة السلطة من قبل شخص واحد، و إنما بمقتضى قوانين ثابتة، أما في ظل الدولة الاستبدادية يمارس الحكم بلا قوانين و لا قواعد، و هنا نلمس تخليه عن التصنيف التقليدي للحكومات الديمقراطية و الارستقراطية و الموناركية. فيصبح التقسيم رباعياً، أين تنقسم الجمهورية إلى قسمين. ديمقراطية و ارستقراطية، ملكية و استبدادية.

و بالمقابل فإن ما هو متفق عليه أن معاصري مونتسكيو لم يخطئوا في تقديرهم بأن أهميته تكمن في الفصل الوارد في روح القوانين، و المتعلق بالحرية و فصل السلطات، باعتبار أن لكل دولة مهما اختلفت نظم الحكم فيها ثلاث سلطات، فأولى هذه الوظائف وظيفة التشريع، و ثانياً القيام بتنفيذ التشريعات، و هي المهمة التنفيذية للدولة، أما ثالث وظائف الدولة فهي الفصل في الخصومات و الجرائم، و فرض العقاب، و هذا ما يمثل الوظيفة القضائية، و لاشك أن توزيع وظائف الدولة على هيئات مختلفة تستقل كل منها بمباشرة وظيفتها عن الأخرى هي من الأمور التي لا يشك في صلاحيتها احد. إذ يضمن هذا التوزيع حقوق الأفراد و حرياتهم، و يمنع التعسف و الاستبداد. و علم السياسة يقصد بالفصل بين السلطات ( مشاركة

<sup>1</sup> : نفسه .

<sup>2</sup> : نفسه .



المواطنين في الحياة السياسية، وهذا ما يفرض من الناحية النظرية والعملية تأييد وممارسة الحريات العامة بما يعزز الكرامة الإنسانية. لذلك فهي ترادف مصطلح المجتمع المشارك أو التعبئة الاجتماعية أو المجتمع الجماهيري.<sup>1</sup>

### مفهوم الحرية وفصل السلطات عند مونتيسكيو:

في حقيقة الأمر أن نظرية فصل السلطات هي أهم نظرية سياسية على الإطلاق تميزها مونتيسكيو على سابقيه ومعاصريه، لأنها نظرية الحرية السياسية وعلاقتها بالدستور، والمتأمل في فكر مونتيسكيو السياسي يستنتج دون عناء أن بوادر الفكرة ظهرت في كتابه الرسائل الفارسية، وفي هذا الشأن قال بول هازار في كتابه الفكر الأوروبي: «... القرن الثامن عشر لم يكتف بالإصلاح، وإنما أراد أن يحطمالصليب ويمحو فكرة الاتصال بين الإله والإنسان أي فكرة الوحي.»<sup>2</sup>

هذا ما يفسر أن لأفكار السياسية لفلاسفة الأنوار تجسدت في فئة المنظرين الذين رفعوا الفرد إلى مركز الصدارة، وجعلوا الدفاع عن حريته الاعتبار الأول في السياسة، فتصبح الدولة عند هؤلاء أداة جوهرية لحماية الحريات الفردية، ومع ذلك فكل سلطة تنطوي على خطر، فلا بد إذا من كبحها وإحاطتها بسياس من الضمانات، والوسيلة الوحيدة لكبحها هي إقامة سلطة تكبح سلطة.

ونحن بصدد معالجة هذا الموضوع، فلا يجب أن ننسى أن كتاب الرسائل الفارسية هو من عبد الطريق للمؤلف الضخم روح القوانين . باعتباره نقطة حاسمة في تاريخ المجتمعات، فروح النقد العام التي سادت القرن الثامن عشر في جميع الميادين الأدبية والأخلاقية والسياسية والفلسفية، وهذا بالذات ما كان ركيزة لنقد الحكم المطلق في فرنسا. هذا الأخير الذي اعتمد كثيرا على الفلسفة السياسية الانكليزية التي كانت في متناول اليد، حيث أصبحت أفكار لوك الأساس الذي بنيت عليه حركة التنوير الفرنسية على الرغم من بعض المواقف المؤيدة لمطلقه الحكم. ولعل من أكبر ممثلي هذا الاتجاه في فرنسا جان بودان الذي يرى أنه

<sup>1</sup> : رشاد عبد الغفار القصبي ، التطور السياسي و التحول الديمقراطي، الطبعة الثانية 2006 ، ص 154 .

<sup>2</sup> : بول هازار ، الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر من مونتيسكيو إلى ليسنج، الجزء الأول ، ترجمة محمد غلاب وإبراهيم بيومي ، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية ، ص 2 .

(ليس ثمة دولة مختلطة النظم إذن، وليس ثمة ما يدعوا إلى قانون مختلط الذي نادي به بوليبوس وشيشرون).<sup>1</sup>

و طبعي جدا بعد هذا العرض التحليلي و التاريخي أن تكون انكلترا قبلة لكل بعدما وصلت فرنسا إلى ذروة الحكم الملكي المطلق، و ما رافقه من طغيان مارسه ملوك فرنسا خاصة لويس الرابع عشر الذي يقول في مذكراته: «إن الملوك هم سادة مطلقون، و أن لهم بشكل طبيعي حق التصرف التام و الحر بكل الأموال سواء بالنسبة لأموال المدنيين أم الإكليروس. و ذلك ليستخدمونها مثل أمناء الصناديق الحكماء أي وفق حاجات دولتهم».<sup>2</sup>

فتفضيل مونتسكيو للدستور الانكليزي يظهر جليا في روح القوانين، حيث يقول: «كان في العالم دولة حرة، و كانت تحيا في رغد، و هي انكلترا. فلقد التف الناس حولها كما يلتفون حول المثل الأعلى، أما دستورها فكان موضع الإعجاب لأنه ثبت فصل السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية ، ذلك لأن الدستور الذي لا ينازع ، و عنده أن الحرية التي هي حلم أكثر منها حقيقة واقعية، بل لأن مجد العصر الأول في روما و أن الحرية بفضل انكلترا قد باحت بسرهما للنوع البشري».<sup>3</sup>

وبالتالي فقد حدد مونتسكيو إلى الأبد مفهوم الفصل بين السلطات، و أن خير الحكومات هي التي تحقق أكبر قدر من الاستقلال، و مع أكبر قدر من الأمن. إن طبيعة هذا النظام الملكي منبثق من قوانين أنشأها الخالق، و هما القانون العام للعقل و القانون الخاص الذي خضعت له كل دولة برضاها. فاكتشاف مونتسكيو للدستور الانكليزي الذي مضمونه الحرية السياسية أتى ليوسع آفاقه الفكرية فيقول: «فإنكلترا هي الدولة النموذجية التي تبدو فيها الحرية كأنها في مرآة ، و كيف أن القوة العجيبة للدستور الانكليزي كانت تؤثر بدورها في الشعب الذي خلقها، و كانت تنتج شخصيات ملحوظة متطلعة، و كانت منتبهة و قلقة، و متيقظة، و متطرفة في أهوائها، وهي التي ظفرت بالسيادة على البحار، و بمملكة التجارة، و بشذوذ العقل، و بكمال الآداب و الفنون».<sup>4</sup>

<sup>1</sup> : محمد علي محمد ، علي عبد المعطى محمد ، السياسة بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص 123 .

<sup>2</sup> : جون جاك شوفالبيه ، تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية، ص 348 .

<sup>3</sup> : بول هازار، الفكر الأوروبي ، المرجع السابق ، ص 229 .

<sup>4</sup> : نفسه .

و لعل المتأمل لهذه الأساطير يستنتج بالضرورة كيف أن الروح العامة للثقافة الانكليزية قد مهدت الطريق للتغيير و الإصلاح، هذه الأخيرة التي كانت تجلياتها تتجسد في نوع الأدب السياسي في انكلترا، فطبيعي جدا أن يرى مفكرو السياسة في أوروبا النموذج الكامل في الدستور الانكليزي، و هذا ما أوضحه مونتسكيو بقوله: «مع أن لجميع الدول غرضا واحدا على العموم، و هو البقاء، فإن لكل دولة غرضا خاصا. فقد كان التوسع غرض الرومان، و الحرب غرض إسبارطة، و الدين غرض الشرائع اليهودية، و التجارة غرض مرسيليا، و السكون الشامل غرض الصين، و الملاحاة غرض قوانين ارض رودس، و في العالم توجد امة يقوم هدف نظامها المباشر على الحرية السياسية. إنها دولة انكلترا»<sup>1</sup>

في حقيقة الأمر يعد مونتسكيو أهم فيلسوف من بين كل فلاسفة السياسة الفرنسيين في القرن الثامن عشر، و لعله من بينهم جميعا من وضع فلسفة سياسية قابلة للتطبيق على أوسع نطاق من الظروف و الأحوال، فيصبح مفهوم الحرية عنده قد تكون نتيجة ليس لأخلاقية مدنية سامية، بل لتنظيم صحيح للدولة، و قد تعلم من صديقه بلنجنبروك\* (بموجب هذه القوى السياسية الثلاث التي توازن بعضها بعضا أمكن الحفاظ على دستور حكومتنا الحرة مدة طويلة دون انتهاك)<sup>2</sup>

واستنادا إلى ما قيل يصر مونتسكيو على أن الحرية السياسية توجد في أنظمة الحكم المعتدلة مهما اختلف شكلها، بحيث يصبح عدم استغلال السلطة من قبل الحكام هو الشرط الضروري لقيام الحرية. فلا تتوفر الحرية السياسية إلا حين لا تنقضها تجاوزات السلطة، و كي لا تتجاوز السلطة حدودها فلا بد أن تكون السلطة كابحة للسلطة. و هذا ما يؤكد به قوله: « بيد أن التجارب الأزلية بينت أن كل إنسان ذي سلطان يميل إلى إساءة استعماله، و هو يسترسل في ذلك حتى يلاقي حدودا ، حتى أن الحرية تحتاج إلى حدود، و لابد أن تقف السلطة عن نظام الأمور لكي لا

<sup>1</sup> : مونتسكيو ، روح القوانين ، المصدر السابق ، الباب الحادي عشر، الفصل الخامس ، ص 340.  
\* : هو صديق مونتسكيو ، أخذ عنه فكرته في فصل السلطات ، و يعرف بالعبارة الآتية: «إن النظام أو الدستور المختلط هو الذي مكننا من الحفاظ على حكومتنا الحرة مدة طويلة دون انتهاك» .

انظر: جورج سباين ، الكتاب الرابع ، ص 758 .

<sup>2</sup> : جورج سباين ، الكتاب الرابع ، المرجع السابق ، ص 749 .

يساء استعمال السلطان، وقد يكون النظام من الحال ما لا يكره معه شخص على فعل الأمور التي يبيحها له.<sup>1</sup>

إن المتأمل لروح القوانين سيكتشف من دون شك ميل فيلسوف للنظام الملكي على طريقة الدستور الانكليزي، ولتأمين اعتدال هذا النظام ، يجب فصل السلطات وعدم تركيزها في يد واحدة، وعن سؤال قد يتبادر إلى الذهن، ألن تقف هذه القوى المضادة في وجه بعضها البعض، أو في وجه الشعب أكثر من وقوفها في وجه الملك؟ وهذا ما يؤول بدوره إلى خلل يحول دون تحقيق مهام هذه السلطات ؟

وللإسهاب أكثر في هذا الموضوع يجب الإشارة إلى أن تفضيله للنظام الملكي هورد في الوقت نفسه على موقف أرسطو من الملكية، باعتبار أن الحكم الاستبدادي والطغياني بالنسبة لأرسطو عبارة عن فساد وانحراف للملكية و لحكم الفرد. بل الحكم الملكي هو نظام معتدل ، و لتأمين اعتداله يجب فصل السلطات و عدم تركيزها في يد واحدة، فتصبح وظيفة هذه السلطات أن تقاوم بعناد و منقار و أظافر حادة التجاوزات التي قد يرتكها الملك .

أما عن السؤال الذي طرح يجيب مونتسكيو قائلا: « ولأن هذه اللعبة المعقدة من المعارضات والمقاومات والأوزان المضادة، فهي بالضبط ما يحافظ على الدولة الملكية و الحرية الملكية التي تعرف بخضوع الملك السيد إلى بعض القوانين الثابتة، ففي الدول الاستبدادية يتجه الشعب إلى التمرد دائما، أما في الدول الملكية فنادرا ما يحدث هذا. فإن لعبة القوى المضادة تكبح أليا حركة التمرد، فالمراتب المتوسطة لا تريد أن يتفوق الشعب كثيرا، فبفضل هذه اللعبة المعقدة تبقى الملكية حكما معتدلا.<sup>2</sup> و عليه ففساد الملكية يكون فقط عندما تكون المناصب الأولى علامات العبودية، و عندما يغيب احترام الشعوب، و عندما يصبحون مجرد أدوات بخسة للسلطة التعسفية، و هو بالضبط ما يحوي في مضمونه إشارة للملكية الفرنسية.

و نتيجة لكل هذه الأفكار أخذت هذه المثل تتحقق في القرن التاسع عشر في سياسة الدول التي سادت فيها ثقافة أوروبا الغربية، وكانت تدور حول الحريات المدنية مثل حرية الفكر و التعبير و الاجتماع، و امن الملكية و رقابة الرأي العام على المؤسسات السياسية. بالإضافة إلى ذلك أن يستقر مركز السلطة السياسية داخل هيئة

<sup>1</sup> : مونتسكيو، روح القانون، المصدر السابق، الفصل الحادي عشر، الفصل الرابع، ص 228 .

<sup>2</sup> : جون جاك شوفالبييه، المرجع السابق، ص 421 .

تشريعية، و أن تكون كل فروع الحكومة مسؤولة أمام الناخبين، و تبقى حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها، وهي اثر أفكار مونتسكيو في الوثائق الدستورية الصادرة عن الثورة الفرنسية. و لقد جاء في صدد هذا الإعلان: «إن ممثلي الشعب الفرنسي يعتبرون أن جهل حقوق الإنسان و نسيانها و احتقارها هي الأسباب الوحيدة للبؤس العام و فساد الحكومات. و لذلك فقد قرروا أن يعرضوا من الإعلان رسمة حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها حتى يكون هذا الإعلان حاضرا في ذهن كل أعضاء المجتمع السياسي. فيذكرهم بلا انقطاع بحقوقهم و واجباتهم و حتى تكون كل أعمال السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية محلا للمقارنة في كل لحظة مع كل هدف سياسي»<sup>1</sup>.

هذه الأفكار التي سبق التحدث عنها تجسدت في الكثير من وجهات نظر مفكرين أمريكيين معاصرين ، و من بينهم لويس برانديس\* الذي يلح على حق المواطن في المشاركة السياسية فيقول : « آباء الدستور الأمريكي أدركوا ذلك، فقد آمنوا بأن الحرية لا غنى عنها في اكتشاف الحقائق السياسية و نشرها. و أن المناقشة العامة واجب سياسي، و أن أكبر خطر على الحرية هو سلبية الشعب»<sup>2</sup>.

و هو الأمر الذي جعل مونتيسكيو مثلا يقتدى به لدى المفكرين من بعده، و من بينهم دي توكفيل، و إدموند بيرك الذي دافع عن الحرية الأمريكية ، و هو الذي تغذى بروح القوانين، ينظم إلى مونتسكيو و يقول: « أن دستور الدولة، و توزيع السلطات العادل ينتسبان إلى العلم الأدق و الأعمد، و تلتزم به معرفة حقيقية بالطبيعة البشرية، و بحاجاتها و بكل الأساليب القادرة على تسهيل أو منع الأهداف ذات المصلحة العامة»<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> : فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي النشأة و التطور ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 471 – 472 .

\* : لويس د. برانديز ( 1856 – 1941 ) تخرج من كلية القانون من جامعة هارفارد، صار محاميا بارزا ، و كان من المدافعين عن حقوق العمال، عين رئيسا للمحكمة العليا من طرف الرئيس ويلسن ، و كان نصيرا متحمسا للحرية السياسية.

انظر: إدوارد بيريز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الكريم أحمد ، دار الاداب بيروت، الطبعة الثانية 1988 ، ص 41 .

<sup>2</sup> : نفسه .

<sup>3</sup> : جون جاك شوفالبييه ، تاريخ الفكر .... ، المرجع السابق ، ص 197 .

وختاما لبحثنا يمكن استنتاج النتائج التالية :

1. العلمية التي يجسدها أكثر في فكرة القانون كأساس متين لنظرية الحرية عنده، وفي الوقت ذاته اعتباره نقطة تحول جذري لكل المفاهيم الكلاسيكية بداية باليونان ثم الرومان باعتبارهما من اكبر المرجعيات التي اعتمد عليها مونتسكيو، فاقترب بذلك من المفهوم الطبيعي العلمي أكثر منه الميتافيزيقي الأخلاقي.

2. النزعة المحافظة في فكره : إذا ما قارناه بأبناء جيله كجون لوك و جون جاك روسو. فما من ثورية في أفكاره، فالحرية قاعدة للمواطنة، ولا تتجسد إلا من خلال احترام القانون. لذلك يكون هدفه هو تحقيق الحد الأدنى من الحرية بما لا يتنافى مع الوضع التاريخي في فرنسا باعتباره كان يطالب باستعادة الدستور الفرنسي التقليدي، ومعه السلطات والامتيازات الممنوحة للنبل.

3. و عليه يترتب أن تكون الحرية بنوعين. مدنية أساسها حرية الدين و المعتقد والتجارة و الصحافة، أما السياسية من حيث علاقتها بالمواطن و علاقتها بالنظام السياسي، و نظرية فصل السلطات باعتبار الحكم العادل هو الحكم المحدود السلطة. و نتيجة لذلك ، فكل الحكومات يجب إحاطتها بكوابح و قيود لحماية الأقليات، فيصبح توازن السلطات بين قوى محددة. الملك، النبالة، و الشعب. و هو أهم ما نادى به حاليا الأنظمة الديمقراطية الحرة. لأنها أهم مقومات الثبات والاستقرار لأي نظام سياسي.

ولعلنا نجد في أفكار برانديس\* اقترابا كبيرا من أفكار مونتسكيو، باعتبار الحرية ليست مطلقة، بل ممارستها خاضعة لقيود، و تبعا لذلك أثبت أن الشعوب لها فردية لا تقل وضوحا عن فردية الأشخاص، و أن ما يسمى بالعالمية التي تسعى إلى إلغاء الجنسيات و الشعوب أمر مستحيل فكل جنس أو امة مثل كل فرد له الحق في النمو بما يتفق و طابعها الخاص.

وختاما فإن ما يجب الإشارة إليه سواء اعتبرت الدولة مصدر الحرية أو عدوتها أو حاميتها؛ فلا يوجد موضوع في نظريات الفلسفة السياسية أكثر من أهمية العلاقة بين الحرية والسلطة و القانون. لذلك يبدو حل المشكلة في كيفية تحقيق التوافق بالانسجام بين الحرية والسلطة السياسية.

---

\* : سبق تعريفه .

## قائمة المصادر:

1. أرسطو، في السياسة، مجموعة من الروائع الإنسانية، الأنيسكو السلسلة العربية، اللجنة اللبنانية للترجمة الروائية، 1980.
  2. مونتسكيو، تأملات في عظمة الرومان وأسباب النهوض والانحطاط، نقله من الفرنسية إلى العربية عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، بيروت لبنان 2001.
  3. مونتسكيو، روح القوانين. اللجنة الدولية لترجمة الروائع بيروت، دار المعارف بمصر، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة 1953 .
- قائمة المصادر:
1. باومر فرانكلين، الفكر الأوروبي الحديث، الاتصال والتغيير من 1600 – 1950 الجزء الثاني، القرن الثامن عشر، ترجمة أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية للكتاب، 1988.
  2. بول هازار، الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر، من مونتسكيو إلى ليسنج، الجزء الأول ، ترجمة محمد غلاب، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية.
  3. جون جاك شوفالبيه، تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1998.
  4. سباين جورج هـ، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع ، ترجمة علي إبراهيم السيد، دار المعارف بمصر، 1971.
  5. فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي، النشأة والتطور، دار الوفاء للطباعة و النشر، الطبعة الأولى 2007.
  6. القصيبي عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الطبعة الثانية، 2006.
  7. لوي ألتوسير، مونتسكيو السياسة والتاريخ، ترجمة نادر ذكري، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006 .
  8. محمد علي محمد، محمد عبد المعطي محمد، السياسية بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية 1995.
  9. منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2000.